

Distr.: General
17 March 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى اتفاق أكرّا الثالث بشأن كوت ديفوار، المبرم في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ في أكرّا، وإلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/29)، وإلى رسائلتي السابقة التي أحلت بها إلى رئيس مجلس الأمن تقارير فريق الرصد الثلاثي الذي أنشئ بموجب اتفاق أكرّا الثالث.

وتحدد طيه التقريرين الحادي عشر والثاني عشر لفريق الرصد الثلاثي اللذين يغطيان الفترة من ١٧ كانون الثاني/يناير إلى ١٤ شباط/فبراير والفترة من ١٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، (انظر المرفقين).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقيها.

(توقيع) كوفي أ. أنان

المرفق الأول

[الأصل: بالانكليزية]

تنفيذ اتفاق أكرّا الثالث

التقرير الحادي عشر لفريق الرصد الثلاثي

عن الفترة من ١٧ كانون الثاني/يناير إلى ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥

أولا - مقدمة

١ - يقوم هذا التقرير عملاً باتفاق أكرّا الثالث المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي أنشئ بموجبه فريق الرصد الثلاثي وطلب فيه إليه تقديم تقرير عن التقدم المحرز نحو تنفيذ هذا الاتفاق إلى رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس الاتحاد الأفريقي، والأمين العام للأمم المتحدة. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت خلال الفترة ما بين ١٧ كانون الثاني/يناير و ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وبخلاف التقارير السابقة، تم توسيع تغطية هذا التقرير لما يقارب الشهر من أجل إلقاء نظرة شاملة على التطورات التي تشهدها عملية السلام، ولا سيما خلال مؤتمري قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، والمتابعة المباشرة للأعمال التي اضطلعت بها بعثة الرئيس مبيكي إلى غاية منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٥.

ثانيا - استعراض عام

٢ - كان الوضع العسكري والأمني في البلد إجمالاً هادئاً، وإن كان ما زال متوتراً وهشاً. ويسود شعور عام بالقلق إزاء القصور الواضح في تحقيق تقدم ملحوظ في عملية السلام، وتزايد الأعمال الإجرامية في المدن والمناطق الحضرية الواسعة، وتردد شائعات عن وقوع انقلاب عسكري. وظلت الآمال في تحقيق تقدم في عملية السلام معلقة، إذ إن مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (أكرّا، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥) ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي (أبوجا، ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥) وافقا على انتظار النتائج الأخرى التي ستمخض عنها مهمة التيسير التي يقوم بها مبيكي. وظل أثر قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤) يمتثل ضمنياً في ردود الفعل التي سادت في صفوف الطبقة السياسية الإيفوارية. وبقي أفراد هذه الطبقة على اتصال بالرئيس مبيكي. كما مضت الأطراف السياسية الفاعلة في تحركاتها تحسباً للانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/

أكتوبر ٢٠٠٥. ولذلك لم تنته الحملات السياسية التي تشنها جميع الأحزاب السياسية الرئيسية لاحتلال مواضع لها تمكنها من الفوز بدعم الناحيين. وأعلنت "القوات الجديدة" من جهتها عن نيتها إقامة مؤسسات مستقلة بذاتها في الشمال، مما يعزز مرة أخرى انقسام البلد عمليا إلى شطرين. غير أنه استمر التركيز بقدر كبير على المشاورات مع "القوات الجديدة" لتشجيعها على العودة إلى صفوف الحكومة وتأكيد إرادتها السياسية في المشاركة في بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي هذا الشأن، تحقق قدر طفيف من التقدم، ولكن ما زال ثمة الكثير مما يتعين عمله.

ثالثا - التطورات في عملية السلام

مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (أكرا، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥) ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي (أبوجا، ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)

٣ - كانت مناسبتنا انعقاد مؤتمري القمة هذين بمثابة إطار لتقييم التقدم المحرز تحت رعاية الرئيس مبيكي. فقد أتاح مؤتمرا القمة فرصا للاهتمام إلى حد ما بمشاعر القلق حيال المآزق الذي طال أمده وحيال ما يبدو أنه عدم رغبة من جانب الأطراف السياسية الإيفوارية الفاعلة في حل القضايا الأساسية الواردة في خطة عمل مبيكي، وخاصة استئناف سير العمل العادي التام للحكومة، والمادة ٣٥، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهو ما سيفضي إلى إعادة توحيد البلد وإجراء الانتخابات المقررة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٤ - وقد أكد مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مجددا "تفقه في اتفاقي لينا - ماركوسي وأكرا الثالث بوصفهما الإطار الوحيد لحل الأزمة السائدة في البلد. ولهذه الغاية، أعرب عن دعمه لمبادرة مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي الرامية إلى استتباب السلم في البلد".

٥ - أما مؤتمر رؤساء دول الاتحاد الأفريقي فقد رحب بالقرار الذي اتخذته الاجتماع الثالث والعشرون لمجلس السلام والأمن الذي انعقد في ليرفيل يوم ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ وأثنى على الرئيس ثابو مبيكي لما بذله من جهود باسم الاتحاد الأفريقي وشجعه على مواصلة هذه الجهود؛ وحث الأحزاب الإيفوارية على التعاون التام مع الرئيس ثابو مبيكي؛ وطلب إلى مجلس الأمن أن ينسق بشكل وثيق جهوده مع الاتحاد الأفريقي من أجل التعجيل بإيجاد حل للأزمة السائدة في كوت ديفوار؛ وأعرب عن ارتياحه لاستمرار المشاركة

في الجهود الرامية إلى حل هذه الأزمة؛ وشجع بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مواصلة جهودها بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

مهمة التيسير التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي

٦ - دعا الرئيس مبيكي أهم الزعماء السياسيين الإيفواريين إلى زيارة بريتوريا خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لمواصلة المشاورات بشأن خطة عمله. وركز بالأساس على القضايا المرتبطة بسير عمل حكومة المصالحة الوطنية، وتعديل المادة ٣٥ من الدستور، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى أساس هذه المشاورات، قدّم إلى مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي تقريره طالباً فيه منحه مزيداً من الوقت لمواصلة مشاوراته. كما تقدم باقتراح مؤداه أنه بالنظر إلى التقدم الذي يحرزه، سيكون من المستصوب لمجلس الأمن أن يؤجل التطبيق الفعلي لبعض الجزاءات، وهو ما سبق لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن اقترحه خلال اجتماعه في مدينة ليرفيل.

٧ - وفي أعقاب مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، أوفد الرئيس مبيكي مبعوثيه للقاء الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سيدو ديارا في أبيدجان، وبخاصة للقاء السيد غيوم سورو في بواكي. وكانت الغاية من هذه المشاورات إعادة "القوات الجديدة" مجدداً إلى صفوف الحكومة والتعجيل ببدء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد أجرت بعثة مبيكي حتى الآن، من خلال مسؤوليها العاملين مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأطراف معنية أخرى، سلسلة من المشاورات مع الزعماء السياسيين الإيفواريين، وبخاصة زعماء "القوات الجديدة"، بشأن مختلف القضايا المتشعبة الواردة في خريطة الطريق التي أعدها الرئيس مبيكي.

٨ - وتوضّح الفقرات التالية الوضع الراهن لهذه المشاورات.

البرنامج التشريعي

٩ - أرفق بهذا التقرير الجدول المختصر الذي يبيّن حالة النصوص التشريعية المعروضة على الجمعية الوطنية.

١٠ - وأوضح الرئيس لوران غباغبو والجهة الشعبية الإيفوارية أنه أحرز قدر كاف من التقدم في إقرار معظم القوانين، وخاصة المادة ٣٥، لتيسير التنفيذ الفوري لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي سيؤدي إلى بسط الإدارة نفوذها على جميع أنحاء البلد، وإعادة توحيد أقاليمه، وإجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وتقدمت

مجموعة السبعة الماركوسيين. ملتزم إلى الرئيس غباغبو وأعربت عن تحفظاتها إزاء إقرار بعض القوانين التي تتنافى، بحسب رأيها، مع اتفاق لينا - ماركوسي نصا وروحا. وهي كالتالي:

- تشريع بشأن تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة وتنظيمها ووظائفها. لا يكفل هذا التشريع في نظرها استقلالية هذه اللجنة.
- تشريع بشأن إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار وتنظيمها ووظائفها. يستثني هذا التشريع في رأيها ممثلي الموقعين لاتفاق لينا - ماركوسي الذي ينص صراحة على أن تتألف اللجنة من ممثلين لجميع القوى السياسية.
- تشريع بشأن تحديد هوية الأشخاص. يأتي محتواه بشروط جديدة في عملية تحديد الهوية تميز ضد أصول أي فرد.
- تشريع بشأن قانون الجنسية في كوت ديفوار. يميز هذا التشريع ضد بعض الأشخاص الذين كانت مصالحهم مشمولة ضمن أحكام القانون السابق.
- تشريع بشأن تمويل الأحزاب والجماعات السياسية والحملات الانتخابية من المال العام. لا ينص هذا التشريع على ترتيبات مؤقتة وبالتالي يستثني تمويل بعض الأحزاب السياسية.
- تشريع بشأن تعويض ضحايا الحرب وإعادة تأهيلهم. لا يأخذ هذا التشريع في الاعتبار جميع الحالات التي حددتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- تشريع بشأن تنظيم وسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية. لا يكفل هذا التشريع حياد ونزاهة هذه الهيئة الهامة من هيئات الخدمات العامة.
- تشريع بشأن إنشاء اللجنة الوطنية لتحديد الهوية. لم تُمنح هذه اللجنة ما يلزم من الاستقلالية لمراقبة عملية تحديد الهوية ولا استحداث بطاقات الناخبين.

١١ - وإزاء موقف مجموعة السبعة المبين أعلاه، أشار أنصار الرئيس غباغبو إلى أن مجموعة السبعة، لسبب ما، تلجأ إلى أساليب المماثلة رجحا للوقت. وقالوا على سبيل المثال إن من يُسمون مجموعة السبعة البرلمانيين، الذين يشكلون الأغلبية في البرلمان، صوتوا حقا لصالح بعض القوانين التي يشتكون منها الآن، وامتنعوا في بعض الأحيان عن التصويت.

١٢ - وقبل تلقي نسخة من ملتمس مجموعة السبعة، كانت لجنة الرصد قد شرعت في استعراض ثلاثة من نصوص التشريعات، وهي: قانون الجنسية، والتشريع الملزم له والمتعلق بالتجنيس، والتشريع المتعلق باللجنة الانتخابية المستقلة. وقد أوفدت لجنة الرصد بعض

أعضائها لمناقشة هذه الاستعراضات مع الرئيس غباغبو ورئيس الجمعية الوطنية، وذلك بهدف استكشاف السبل الممكنة لإدخال أي تغييرات ذات جدوى عليها.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٣ - زار رئيس الوزراء سيدو ديارا مدينة بواكيه يوم ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وناقش مع زعماء "القوات الجديدة" القضايا الأساسية المرتبطة بسير عمل حكومة المصالحة الوطنية، واستئناف "القوات الجديدة" مشاركتها في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والشروع في هذه العملية. وبخصوص عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أوضح رئيس الوزراء أنه سيعيد النظر في تشكيل اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج استجابة للمخاوف الذي أبدتها "القوات الجديدة" من عدم منحها تمثيلاً أفضل داخل هذه اللجنة والمسائل المتعلقة بإدارة اللجنة. وطلب إليها موافاته بقائمة تشمل حوالي ستة ممثلين لإلحاقهم باللجنة.

١٤ - كما وافق على طلب تقدمت به "القوات الجديدة" لتجنيد حراسها الشخصيين الذين سيكلفون بحماية أعضائها عن قُرب في أبيدجان، ولكن مع العلم بأن هؤلاء الحراس الشخصيين سيكونون من العناصر العسكرية الذين سبق لهم أن عملوا رسمياً كأفراد ضمن القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار وأصبحوا مؤهلين، بموجب قانون العفو والقرار ذي الصلة الصادر عن وزارة الدفاع، للالتحاق بالقوات المسلحة للجمهورية التي سيعاد تشكيلها مستقبلاً. ولم ينته العمل بعد في وضع الطرائق الفنية التي تنطوي عليها هذه الترتيبات.

١٥ - وفي شأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أماكن أخرى، عقدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار اجتماعات أسبوعية حضرها مسؤولون عن اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ووكالات الأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق إنقاذ الطفولة البريطاني، وأهم الشركاء والمانحين (فرنسا واليابان). وكانت الغاية من هذه الاجتماعات تبادل المعلومات والآراء والتفكير الاستراتيجي، وزيادة تنسيق الأعمال استجابة لاحتياجات الحكومة في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما أفضت تلك الاجتماعات إلى تنسيق الأعمال الهادفة إلى تيسير مهمة مبيكي.

١٦ - وفي هذا الصدد، أجرت بعثة مؤلفة من مبعوثي الرئيس مبيكي، ومسؤولين عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والبنك الدولي، والقوات الفرنسية التابعة لعملية ليكورن، مناقشات في مناسبتين مع

”القوات الجديدة“ في بواكيه. وحضر الاجتماعات الأمين العام غيوم سوررو وكبار أعضاء ”القوات الجديدة“.

١٧ - وكان الغرض من تلك الاجتماعات استئناف التعاون من أجل بدء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كما نصت على ذلك خريطة الطريق التي أعدها الرئيس مبيكي. وشمل جدول أعمال الاجتماعات ثلاث قضايا أساسية هي: (أ) ضمان أمن وزراء ”القوات الجديدة“ حين وجودهم في أبيدجان؛ و (ب) استحالة الرجوع عن اتفاق وقف إطلاق النار ورصد منطقة الثقة؛ و (ج) البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وما يترتب عليه من آثار أمنية أثناء تنفيذه.

١٨ - وقد مهدت هذه الجهود التفاوضية إجمالاً الطريق أمام استئناف المناقشات بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويمكن في هذا الصدد إبراز التطورات الإيجابية التالية:

- وافقت ”القوات الجديدة“ على السماح بتفتيش جميع مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الواقعة في المناطق الموجودة تحت سيطرتها، وذلك قبل إصلاحها.
- ستقوم ”القوات الجديدة“ بمشاركة اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وغيرها من الشركاء، بمناقشة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بهدف تحديد مخططة ومكوناته بشكل أفضل.
- ينبغي أن تكون إعادة هيكلة القوات المسلحة الوطنية إحدى المسائل الحاسمة التي تجب دراستها كما أوصى بذلك اتفاق لينا - ماركوسي.
- في غضون ذلك، وافقت ”القوات الجديدة“ على استئناف التعاون مع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.
- فيما يتعلق بأمن وزراء ”القوات الجديدة“ في أبيدجان، وافقت هذه القوات على قبول التطمينات التي أعطاها لها رئيس الوزراء، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

الأطفال المرتبطون بالقوات والجماعات المسلحة

١٩ - في أحد اجتماعات التنسيق التي تعقدها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، قدمت اليونيسيف إحاطة إعلامية إلى المشاركين عن زيارتها الميدانية إلى غرب البلد في مان (الخاضعة لسيطرة ”القوات الجديدة“) وغويغلو (الخاضعة لسيطرة الحكومة). وبعد

المفاوضات التي أجريت مع رئيس أركان الجيش في "القوات الجديدة"، أنشئ إطار جديد لتسريح الأطفال الجنود في المنطقة الغربية. وكان الجدول الزمني للتنفيذ كما يلي: (أ) سيتم في الفترة من نهاية كانون الثاني/يناير إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥ إصلاح مركز عبور واحد بمجهز تجهيزا كاملا؛ وإنشاء فريق فرز عسكري ومدني مشترك؛ وإعداد مواد تدريبية وإنشاء فريق من المرشدين الاجتماعيين؛ (ب) وسيجري في الفترة من ١٤ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ تدريب أفرقة الفرز على الوقاية وتسريح الأطفال الجنود السابقين وإعادة إدماجهم وعلى أساليب الفرز؛ (ج) وفي الفترة من ٢١ شباط/فبراير إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥ ستجري عملية الفرز في الثكنات العسكرية ونقاط التفتيش بهدف تحديد الأطفال الجنود والشروع في تسريحهم. وسيعمل القائد العسكري "للقوات الجديدة" انطلاقاً من هذه العملية رسمياً في نهاية التدريب على الفرز.

٢٠ - وفي المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة، ستشكل العديد من الوكالات والمؤسسات الحكومية (وزارة التضامن؛ وزارة العدل؛ اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج) المعنية بحماية الأطفال "جبهة" مشتركة بهدف التقليل من إقحام الأطفال في مختلف الجماعات غير النظامية المسلحة وغير المسلحة (المليشيات ومجموعات الدفاع المحلية)، والعمل إن أمكن على وقف هذا الإقحام. ومن المزمع أن تجرى حملات الدعوة على مختلف الصعد، بما في ذلك الكيانات الوطنية مثل وزارتي الدفاع والأمن الداخلي؛ وعلى المستوى الإقليمي، مثل السلطات والمجتمعات المحلية. ولوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية الدعوة، ستعقد المؤسسات المشاركة حلقة عمل لمدة يومين. وتشمل المؤسسات المشاركة اليونيسيف وصندوق إنقاذ الطفولة البريطاني، وصندوق إنقاذ الطفولة السويدي، ولجنة الإنقاذ الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وستجرى زيارة ميدانية إلى غويغلو قبل نهاية شباط/فبراير بهدف مناقشة هذه القضايا مع السلطات المحلية وقوات الدفاع والأمن.

الجماعات والمليشيات المسلحة

٢١ - استأنفت اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المناقشات مع المليشيات المسلحة في المنطقة الغربية لغويغلو. ثم توقفت هذه الاتصالات في أعقاب أحداث تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وأهم جماعة مسلحة معنية في هذا الصدد هي جبهة تحرير الغرب الكبير، التي يقدر عدد محاربيها بنحو ٧٠٠٠ محارب. وكانت المناقشات تدور حول تجميع هؤلاء المحاربين ونزع سلاحهم في نهاية المطاف. وجددت جبهة تحرير الغرب الكبير مؤخراً التزامها بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهو ما يمكن أن يعزى إلى

ما تلاقيه الجبهة من صعوبات في الحفاظ على بقائها باعتبارها حركة تحاول تفادي التفكك إلى جماعات صغيرة متنافسة.

رابعاً - الخلاصة

٢٢ - رغم القدر الهائل من التشاؤم الذي يسببه التعنت المستمر لبعض الأطراف الفاعلة الرئيسية على الساحة السياسية الإيفوارية، فإن من الواضح مع ذلك أن عملية السلام ماضية في طريقها، وإن كان ذلك بوتيرة بطيئة. وتتمثل المبادرة الهامة والباعثة على الأمل في هذه المرحلة في أن بعثة الرئيس مبيكي بدأت تتمخض عن قيام مشاورات وثيقة بين الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء وأطراف فاعلة رئيسية أخرى بشأن المضي قدماً. وإذا ما استمر هذا الزخم، فمن الممكن أن تسفر عن عودة "القوات الجديدة" إلى الحكومة، ومن المؤمل أن يكون هناك بعض التحرك صوب بدء انطلاق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونظراً إلى ما للوقت من أهمية جوهرية واضحة بالنسبة للانتخابات الحاسمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، فإنه ينبغي الآن تضافر جميع الجهود الدولية لضمان تحقيق هذا الهدف.

(وقعه نيابة عن الفريق) السفير راف أويتشو
الرئيس

١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥

ضميمة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

جدول مختصر

حصيلة التقدّم في اعتماد النصوص التشريعية المنصوص عليها في اتفاق لينا - ماركوسي

التشريع	اعتمدته الحكومة	قُدّم إلى الجمعية الوطنية	اعتمد في اللجنة	اعتمد في الجمعية الوطنية	صدر
(١) تشريع بشأن تعديل المادة ٣٥ من الدستور مؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
(٢) تشريع بشأن قانون الجنسية في كوت ديفوار بصيغته المعدلة بالقانون رقم ٨٥٢-٧٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
(٣) تشريع بشأن تعديل المادة ٢٦ من النظام العقاري	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
(٤) تشريع بشأن إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار وتنظيمها ووظائفها	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
(٥) تشريع بشأن الإفصاح عن الأصول الشخصية لرئيس الدولة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
(٦) تشريع بشأن تمويل الأحزاب والجماعات السياسية والحملات الانتخابية من المال العام	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
(٧) تشريع بشأن الإذن لرئيس الجمهورية بالتصديق على البروتوكول الإضافي A/SP1/6/89 الذي يعدل ويكمل أحكام المادة ٧ من البروتوكول، الموقع في واغادوغو في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
(٨) تشريع بشأن الإذن لرئيس الجمهورية بالتصديق على البروتوكول الإضافي A/SP2/5/90 المتعلق بتنفيذ المرحلة الثالثة (حق الاستقرار) من البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار، الموقع في بانجول في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٠	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
(٩) تشريع بشأن العفو العام	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
(١٠) تشريع بشأن تحديد هوية الرعايا الأجانب وإقامتهم في كوت ديفوار	نعم	نعم	لا	نعم	نعم

* الجريدة الرسمية، العدد الخاص ٢، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

التشريع	اعتمده الحكومة	قُدِّمَ إلى الجمعية الوطنية	اعتمد في اللجنة	اعتمد في الجمعية الوطنية	صدر
(١١) تشريع بشأن تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة وتنظيمها ووظائفها	نعم	نعم	نعم	نعم	٢٠٠٤/١٢/٩
(١٢) تشريع بشأن تنظيم وسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية	نعم	نعم	نعم	نعم	٢٠٠٤/١٢/٩
(١٣) تشريع بشأن تنظيم الصحافة	نعم	نعم	نعم	نعم	٢٠٠٤/١٢/٩
(١٤) تشريع بشأن وضع أحزاب المعارضة	لا	لا	لا	لا	لا
(١٥) تشريع بشأن الإفصاح عن الأصول الشخصية للقادة المنتخبين	لا	لا	لا	لا	لا
(١٦) تشريع بشأن الإثراء غير المشروع	لا	لا	لا	لا	لا
(١٧) تشريع بشأن التجنيس	نعم	نعم	نعم	نعم	٢٠٠٤/١٢/١٧
(١٨) تشريع بشأن تنظيم الاستفتاء	نعم	نعم	نعم	لا	لا
(١٩) تشريع بشأن تعويض ضحايا الحرب وإعادة تأهيلهم	نعم	نعم	نعم		

المراسيم

مشرع المرسوم	اعتمدته الحكومة
(١) مرسوم بشأن إنشاء اللجنة الوطنية لتحديد الهوية وتنظيمها ووظائفها	نعم في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
(٢) مرسوم بشأن الحصول على بطاقة الهوية الوطنية وشكلها	نعم في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
(٣) مرسوم بشأن تعديل المرسوم المتعلق بإنشاء المكتب الوطني لتحديد الهوية	نعم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
(٤) مرسوم بشأن تعيين رئيس اللجنة الوطنية لتحديد الهوية	نعم في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
(٥) مرسوم بشأن تعيين الأمين العام للجنة الوطنية لتحديد الهوية	نعم في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
(٦) مرسوم بشأن إنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بوسائل الإعلام والأمانة الفنية لهذه اللجنة	نعم في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣

المرفق الثاني

[الأصل: بالانكليزية]

تنفيذ اتفاق أكرا الثالث

التقرير الثاني عشر لفريق الرصد الثلاثي عن الفترة من ١٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥

أولا - مقدمة

١ - أُعدّ هذا التقرير عملاً باتفاق أكرا الثالث المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي أنشئ بموجبه فريق الرصد الثلاثي، وعهد إليه بمهمة متابعة التقدم المحرز صوب تنفيذ ذلك الاتفاق، وتقديم تقرير كل أسبوعين عن التطورات الرئيسية في عملية السلام في كوت ديفوار. ويغطي هذا التقرير الثاني عشر الفترة من ١٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

ثانيا - استعراض عام

٢ - خلال الفترة المستعرضة، ازداد الوضع الأمني العام توتراً، حيث شكلت تحركات متقطعة لجنود القوتين المتحاربتين والمناوشات التي قامت بها جماعات مسلحة منظمة في الغرب تهديدات خطيرة. وكان هناك أيضاً تقارير عن تزايد عدد الاصطدامات العرقية في غرب البلد، وممارسة القوات المسلحة للمضايقات ضد المدنيين وعمال المعونة الإنسانية في الغرب والشمال، وانتشار الجريمة المنظمة في أنحاء البلد، ولا سيما في أبيدجان. وبلغت الأمور ذروتها في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ عندما وقعت مواجهة بين جماعة موالية للحكومة تدعى الحركة الإيفوارية لتحرير كوت ديفوار والقوات المحايدة، وذلك في قرية لوغوال في غرب كوت ديفوار. وكانت مهمتها "تحرير المنطقة من سيطرة المتمردين". وإثر هذا الانتهاك لمنطقة الثقة، ألقى أفراد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار القبض على نحو ٨٧ شخصاً، في حين أصيب أحد الأفراد العسكريين التابعين لهذه العملية بجروح بليغة. ووردت تقارير أيضاً عن مقتل ٢٨ شخصاً آخرين، منهم ٥ من "القوات الجديدة". وترد تفاصيل عن ذلك فيما يأتي من هذا التقرير.

٣ - ولم يشهد الوضع السياسي أي تقدم ملحوظ. واستمر المأزق نتيجة رفض "القوات الجديدة" العودة إلى الحكومة والمشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ما لم تُتخذ ترتيبات أمنية معينة. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤، أدلى الرئيس غباغبو ببيان عام عن دور القوات المحايدة التي عزا إليها عدم الرغبة أو عدم القدرة على نزع سلاح

”القوات الجديدة“، ومن ثم طالب بانسحابها من كوت ديفوار. وفي نفس البيان اعتبر اتفاق لينا - ماركوسي ”إخفاقاً“، وحدد أيضاً عزمه على أن يطرح للاستفتاء التعديل المقترح إدخاله على المادة ٣٥ المتعلقة بالأهلية.

٤ - وعلى المستوى الاقتصادي، انحدرت دورة الأعمال إلى أدنى نقطة لها منذ اندلاع الأزمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وألحقت أحداث تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ضرراً فادحاً بالاقتصاد: فقد تعرض ٣٠ في المائة من الشركات الصغيرة والمتوسطة للتدمير أو الضرر الشديد أو الإغلاق، مما ترتب عليه فقدان زهاء ٣٠ ٠٠٠ وظيفة. وتجاوز حجم متأخرات الدين الداخلي والخارجي حالياً الإيرادات الضريبية لسنة واحدة.

ثالثاً - التطورات في عملية السلام

الإصلاحات التشريعية

٥ - واصلت لجنة الرصد ضم جهودها إلى جهود بعثة مبيكي لاستعراض النصوص التشريعية التي اعتبرت غير مطابقة نصاً وروحاً لاتفاق لينا - ماركوسي. وقام خبيران قانونيان، بتكليف من الرئيس مبيكي، بزيارة أبيدجان في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥ لتبادل وجهات النظر والمعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالنصوص التشريعية التي هي محل جدل.

٦ - وواصلت لجنة الرصد استعراضها للإصلاحات التشريعية، مع أخذ الالتماس المقدم من مجموعة السبعة بهذا الشأن في الاعتبار. واجتمعت اللجنة بمديرية مجموعة السبعة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ لمناقشة مدى التقدم المحرز فيما يتعلق باستعراض بعض النصوص التشريعية والمراسيم الرئاسية. وشدد المجتمعون على ضرورة إعطاء الأولوية لاتخاذ جميع التدابير اللازمة للمضي قدماً صوب إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. وناشدوا لجنة الرصد بالتدخل، بالتعاون مع بعثة مبيكي، لبناء توافق وطني للآراء بشأن المسائل المختلف عليها ذات الصلة. وركزوا على المسائل المتعلقة باللجنة الانتخابية المستقلة، وقانون الجنسية، وتحديد هوية الأشخاص وتكوين المجلس الدستوري (الذي تناط به صلاحيات تحديد أهلية المرشحين، والتصديق على نتائج الانتخابات، والفصل في المنازعات الانتخابية). وأعربوا أيضاً عن شواغلهم إزاء السلامة الشخصية للقادة السياسيين وأمن ييوتهم ومقار الأحزاب السياسية. وجرت مناقشة جميع هذه المسائل، وستعرض على بعثة مبيكي المنتظر وصولها إلى أبيدجان في وقت ما من الأسبوع الثاني من آذار/مارس ٢٠٠٥. وأرفعت بهذه الوثيقة صيغة مستكملة لمصفوفة النصوص التشريعية المقررة في إطار اتفاق لينا - ماركوسي.

الوضع العسكري

٧ - خلال الفترة المستعرضة، انتهك منطقة الثقة، بين الحين والآخر، كل من عناصر القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والعناصر العسكرية "للقوات الجديدة". وفي ٢٠ شباط/فبراير، اعترضت قوات ليكورن داخل منطقة الثقة مركبة تقل عناصر مسلحة من "القوات الجديدة". وقد صودرت منهم أسلحتهم، واعتقل عنصر منهم وسلّم إلى المسؤولين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٨ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، هاجمت مجموعة مسلحة نقطة تفتيش تابعة "للقوات الجديدة" في لاغوالي شمال منطقة الثقة غربي البلد، بعد أن تجاوزت مواقع عملية الأمم المتحدة في منطقة الثقة. وكانت المجموعة المسلحة تتألف من محاربين شباب، من بينهم بضعة أطفال. وأثناء المناوشات، قتل خمسة من عناصر "القوات الجديدة" و ٢٣ مدنيا. وقام حفظة السلام في عملية الأمم المتحدة في مان باحتجاز ٨٧ من المهاجمين الشباب حرصا على سلامتهم، ريثما يتم تسليمهم إلى السلطات الحكومية لتتخذ بشأنهم الإجراءات القانونية الواجبة. وقد طلبت "القوات الجديدة"، التي أدانت هذه الحادثة واعتبرتها انتهاكا آخر لوقف إطلاق النار، فتح تحقيق وأعلنت أنها تعلق مشاركتها في عملية الوساطة الجارية "لتركز جهودها على الدفاع عن المناطق الواقعة تحت سيطرتها وعن سكانها وتوفير الأمن لها ولسكانها".

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٩ - في سياق الجهود المتواصلة لدفع الحوار مع "القوات الجديدة" بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قام في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ بزيارة مواقع هذا البرنامج كل من الوسطاء من جنوب أفريقيا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والمسؤولون في اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن أصل هذه المواقع الثلاثة، كان قد أعيد إصلاح اثنين منها في عام ٢٠٠٤، بينما تكبد الموقع الثالث أضرارا فادحة نتيجة لأحداث تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وسيتعين ترميمه. وفي أعقاب هذه المهمة، أعلنت "القوات الجديدة" أنها تعتزم أن تعقد حلقة دراسية داخلية في بواكيه لمناقشة موقفها من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وسبل تنفيذه في منطقتها. وبالإضافة إلى ذلك، وبدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، تنظر اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في احتمال تنظيم حلقة عمل مع "القوات الجديدة" وقوات الدفاع والأمن، بهدف وضع

الصيغة النهائية للبرنامج الوطني الشامل لزرع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإضفاء الصفة الرسمية عليه، بما في ذلك عنصره المتعلق بإعادة تشكيل الجيش. وأيد رئيس الوزراء أيضا تنقيح تشكيل وعضوية اللجنة الوطنية لزرع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك بعد أن أخذ في الاعتبار تمثيل "القوات الجديدة" داخل اللجنة الوطنية وإدارة اللجنة بحد ذاتها. غير أنه للأسف، وبسبب الأحداث التي جرت في غرب البلد في الآونة الأخيرة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وقرار "القوات الجديدة" تعليق مشاركتها في جهود الوساطة الحالية، أصبح من المرجح جدا إرجاء هذه الأنشطة المخططة، الأمر الذي من شأنه أن يعطل بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٠ - وبالإضافة إلى الصعوبات السياسية والأمنية القائمة، يظل من المهم للغاية تأمين التمويل الكافي. ذلك أن من أصل تكلفة إجمالية مقدرة (منقحة) لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تبلغ ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، تعهد البنك الدولي بتقديم زهاء ٨٥ مليون دولار (رهنا بموافقة مجلس الإدارة)، وقدم مانحون آخرون من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منحاً تبلغ ١٢ مليون دولار (فرنسا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاتحاد الأوروبي، اليابان، بلجيكا)، ودفعت الحكومة حتى الآن ١٢ مليون دولار، وتعهدت بدفع مبلغ قدره ٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. ويقدر عجز ميزانية البرنامج بقرابة ٢١ مليون دولار، ومن المرجح أن يرتفع هذا الرقم إذا واصلت الحكومة مجابهة الحالة المالية الصعبة السائدة في الوقت الراهن.

١١ - وقد شرع برنامج الأغذية العالمي في مناقشات مع اللجنة الوطنية لزرع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمشاطرتها خبراته التقنية ودرايته في المسائل المتصلة بالأغذية من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويتعاون مع اليونيسيف، شرعت لجنة الصليب الأحمر الدولية في تعقب أثر الأطفال من المقاتلين السابقين وتجميعهم. ويجري العمل الآن أيضا على إعادة بعض الأطفال الأجانب من المقاتلين السابقين إلى بلدانهم الأصلية.

١٢ - وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥، تم في مان إطلاق عملية الوقاية والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال من الأفراد السابقين للجماعات والقوات المسلحة في المنطقة الغربية من كوت ديفوار. ونظمت اليونيسيف الاحتفال بالتعاون مع دار الطفولة في بواكيه و"القوات الجديدة". وذكّرت الأطراف الأساسية المشاركة بأهمية حماية الطفل في أوقات الصراع، اعترافاً بحقهم في التعليم والسلامة.

الجماعات والمليشيات المسلحة

١٣ - تواصل شبكة من منظمات الوطنيين والمنظمات الطلابية والمليشيات أنشطتها النضالية في أبيدجان، مما يؤثر سلباً في الحالة الأمنية في العاصمة. ونظراً لأنشطة المليشيات والجماعات المسلحة الأخرى في المدن الرئيسية الأخرى ومع تزايد خطر المواجهة بين هذه الجماعات والسكان المحليين، أنشأ رئيس الوزراء فريقاً عاملاً يتألف من قائد الأركان في القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، وقادة قوات الدرك والشرطة الوطنية، ورئيس اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وقائد قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومفوض الشرطة الوطنية. وخلال اجتماعهم الأول، المعقود في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وضعت خطة عمل لحل ونزع سلاح هذه المليشيات كجزء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، عملاً باتفاق أكرال الثالث. وتقرر أيضاً استنباط إطار قانوني لتنظيم عمل شركات الأمن الخاصة.

الحالة الإنسانية

١٤ - كان من شأن حالة انعدام الأمن السائدة والمأزق السياسي وتواصل انتهاكات حقوق الإنسان والانكماش الاقتصادي الشديد أن تسبب ذلك في قيام حالة إنسانية خطيرة وهشة. فهناك أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ طفل ما زالوا لا يستطيعون الذهاب إلى المدارس؛ وهناك حوالي ٦٠ من المائة من الهياكل الصحية الأساسية التي لا تزال غير صالحة للاستعمال؛ وهناك ما بين ٥٠٠ ٠٠٠ و ٧٠٠ ٠٠٠ من الذين لا يزالون مشردين داخل البلد دون دعم وحماية كافيين من السلطات المحلية والمجتمع الدولي. وارتفعت معدلات البغاء بين النساء الشابات، وبخاصة المشرعات داخلياً، بسبب ارتفاع معدلات البطالة والفقر. وتسبب التوترات القومية والعرقية بين الطوائف وداخل كل طائفة في اندلاع مواجهات في عدة مناطق، وبخاصة في غرب البلد. وكان من المتوقع أن يذهب إلى المدارس في شمال البلد، في عام ٢٠٠٥، ما بين ٥٠٠ ٠٠٠ و ٦٠٠ ٠٠٠ طفل بدعم من الحكومة. بيد أنه منذ أحداث تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وبالرغم من ضغوط المجتمع الدولي، لا تزال الحكومة تقول إنها غير قادرة في الظروف الحالية على تنظيم أي امتحانات في المناطق الشمالية التي يسيطر عليها المتمردون وفتح أبواب المدارس هناك من جديد. وقد ذكر وزير التعليم بكل وضوح أن الحكومة لن تشارك في تنظيم الامتحانات الدراسية ولن تدعم السنة الدراسية الجديدة إلى أن يتم توحيد البلد من جديد.

الأعمال التي قامت بها "القوات الجديدة"

١٥ - في الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت "القوات الجديدة" في إنشاء ما يبدو أنه أدوات لتصريف شؤون دولة. فقد تم إنشاء مجلس عسكري لحكم المناطق الواقعة تحت سيطرتها. وأنشأت خمس مناطق عسكرية إضافية ليصبح العدد الإجمالي لهذه المناطق الواقعة تحت سيطرة "القوات الجديدة" إحدى عشرة منطقة وعين قادة عسكريين عليها. وأنشأت "القوات الجديدة" أيضا، في سياق أعمال إعادة التنظيم هذه، أكاديمية للشرطة، وشرعت في تعيين أفراد للعمل في قوة من الشرطة. وتم أيضا إنشاء بنك لإدارة الشؤون المالية في بواكيه. وهذا الزحف اللويد والمتحدي الذي تزعفه "القوات الجديدة" نحو "تحقيق الاستقلال الذاتي" للمناطق الخاضعة لسيطرتها إنما يعزز التقسيم القائم في البلد بحكم الواقع.

سادسا - الخلاصة

١٦ - لن يؤدي تجدد تصاعد المواجهات في الآونة الأخيرة بين الميليشيات وعناصر "القوات الجديدة" إلا إلى مضاعفات تعطل عملية إحلال السلام. وسيكون شهر آذار/مارس منعطفًا حاسمًا، حيث ستعرض على الجمعية الوطنية مشروع القانون الخلفي بشأن الاستفتاءات، وستنتهي في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٥ فترة سريان المرسوم الرئاسي الذي يحظر أي تظاهرات، وسيتمتع استعراض وتمديد الولاية الحالية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ولا تزال تبذل، في سياق بعثة مبيكي الصادر تكليف بها من الاتحاد الأفريقي، جهود خارقة وملزمة لمجابهة المآزق المستمر وإيجاد مخرج معقول. بيد أنه نظرا لضيق الوقت المتبقي لإجراء انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ونظرا لضخامة المهام المتعين إنجازها، لا يسعنا سوى أن نشدد على ضرورة إيجاد حلول فعلية لتأمين عقد الانتخابات في موعدها. ذلك أن المطالبات المتعارضة بشأن من يجب أن يمسك بزمام الحكم في غياب الانتخابات المتوقعة تحتم علينا من الآن أن نبذل كل ما في وسعنا لدرء احتمالات انفجار الأوضاع.

(وقعه نيابة عن الفريق)

السفير راف أويتشو

الرئيس

٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥

ضميمة

[الأصل: بالفرنسية]

حصيلة التقدم في اعتماد النصوص التشريعية والتنظيمية العرض حسب كل فصل

أولا - أهداف اتفاق ماركوسي

- المحافظة على وحدة أراضي كوت ديفوار
- احترام مؤسسات كوت ديفوار
- استعادة سلطة الدولة
- إجراء انتخابات حرة وشفافة

ثانيا - أدوات تحقيق أهداف الاتفاق

- | | |
|----------------|---|
| الفصل الأول - | الجنسية والهوية وأوضاع الأجانب |
| الفصل الثاني - | النظام الانتخابي |
| الفصل الثالث - | الأهلية لتولي رئاسة الجمهورية |
| الفصل الرابع - | النظام العقاري |
| الفصل الخامس - | وسائط الإعلام |
| الفصل السادس - | حقوق الأفراد وحرياتهم |
| الفصل السابع - | التجميع ونزع السلاح والتسريح |
| الفصل الثامن - | الإنعاش الاقتصادي والحاجة إلى تحقيق الترابط الاجتماعي |

ثالثا - حصيلة التقدم في اعتماد النصوص التشريعية والتنظيمية

الفصول	النصوص	اعتماد الجمعية الوطنية	توقيع المرسوم	الجدول الزمني	
				توقيع الأمر الإداري	ملاحظات
الأول الجزء الاجتماعية والوطنية	١ مشروع قانون بشأن تعديل وتكملة القانون رقم ٤١٥-٦١ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ المتعلق بجنسية كوت ديفوار، بصيغته المعدلة بالقانون رقم ٧٢-٨٥٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢	اعتمد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤		وزارة الدولة ووزارة العدل	القانون رقم ٢٠٠٤-٦٦٢ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤
	٢ مشروع قانون بشأن الأحكام الخاصة بالتجنيس	اعتمد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤		وزارة الدولة ووزارة العدل	القانون رقم ٢٠٠٤-٦٦٣ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤
	٣ قانون بشأن تعديل القانون رقم ٢٠٠٢-٣ المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ المتعلق بتحديد هوية الأشخاص وإقامة الأجانب في كوت ديفوار والملغى للقانون رقم ٩٨-٣٣٨ المؤرخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٨	اعتمد في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤		وزارة الدولة ووزارة إدارة الإقليم	القانون رقم ٢٠٠٤-٣٠٣ المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٤
	٤ مشروع قانون بشأن تعديل القانون رقم ٢٠٠٤-٣٠٣ المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٤، المعدل للقانون رقم ٢٠٠٢-٣ المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ المتعلق بتحديد هوية الأشخاص وإقامة الأجانب في كوت ديفوار، وإلغاء القانون رقم ٩٨-٤٤٨ المؤرخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٨	قيد نظر اللجنة		وزارة الدولة ووزارة إدارة الإقليم	• اعتمد في مجلس الوزراء • أحيل إلى الجمعية الوطنية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ • قيد نظر الجمعية الوطنية
	٥ مشروع قانون بشأن الإذن لرئيس الجمهورية بالتصديق على البروتوكول الإضافي A/SP2/5/90، المتعلق بتنفيذ المرحلة الثالثة (حق الاستقرار) من البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار، الموقع في بانجول في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٠	قيد نظر اللجنة		وزارة الدولة ووزارة الخارجية	• اعتمد في مجلس الوزراء في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ • أحيل إلى الجمعية الوطنية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ • قيد نظر الجمعية الوطنية

الفصول	النصوص	اعتماد الجمعية الوطنية	توقيع المرسوم	توقيع الأمر الإداري	الوزارة	ملاحظات
٦	قانون بشأن الإذن لرئيس الجمهورية بالتصديق على البروتوكول الإضافي A/SPI/6/89 الذي يعدل ويكمل أحكام المادة ٧ من البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار، الموقع في واغادوغو في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨	اعتمد في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤			وزارة الدولة ووزارة الإقليم	القانون رقم ٤١١-٢٠٠٤ المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤
١	مشروع مرسوم بشأن تعديل المرسوم رقم ٢٠٠٢-٣٣١ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ المتعلق بشروط الاستقرار والحصول على بطاقة الهوية الوطنية وشكلها				وزارة الدولة ووزارة الإقليم	• اعتمد في مجلس الوزراء بعد تعديله في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ • في انتظار نسخة المرسوم المصدق عليها من الأمانة العامة للحكومة
٢	مرسوم بشأن إنشاء اللجنة الوطنية للإشراف على تحديد الهوية وتنظيمها وتحديد صلاحياتها وعملها				وزارة الدولة ووزارة الإقليم	• اعتمد في مجلس الوزراء في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ • في انتظار نسخة المرسوم المصدق عليها من الأمانة العامة للحكومة
٣	مشروع مرسوم بشأن تعيين رئيس اللجنة الوطنية للإشراف على تحديد الهوية				وزارة الدولة ووزارة الإقليم	• اعتمد في مجلس الوزراء في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ • في انتظار نسخة المرسوم المصدق عليها من الأمانة العامة للحكومة
٤	مشروع مرسوم بشأن تعيين الأمين العام للجنة الوطنية للإشراف على تحديد الهوية				وزارة الدولة ووزارة إدارة الإقليم	- اعتمد في مجلس الوزراء في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ - في انتظار نسخة المرسوم المصدق عليها من طرف الأمانة العامة للحكومة

الفصول	النصوص	الجدول الزمني			ملاحظات
		اعتماد الجمعية الوطنية	توقيع المرسوم	توقيع الأمر الإداري	الوزارة
٥	مشروع مرسوم بشأن تعديل المرسوم رقم ٢٠٠١-١٠٣ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ المتعلق بإنشاء المكتب الوطني لتحديد الهوية			وزارة الدولة ووزارة إدارة الإقليم	- اعتمد بعد التعديل في مجلس الوزراء في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ - في انتظار نسخة المرسوم المصدق عليها من طرف الأمانة العامة للحكومة
٦	مشروع مرسوم بشأن شروط طلب تصاريح الإقامة والحصول عليها يلغى ويعدل المرسوم ٢٠٠٢-٣٣٢ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢			وزارة الدولة ووزارة إدارة الإقليم	- في انتظار اعتماد القانون الجديد المتعلق بتحديد الهوية
٧	مشروع مرسوم بشأن تعديل المرسوم رقم ٢٠٠٢-١٢١ المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، المتعلق بتحديد الرسوم المتعلقة بتسليم تصاريح الإقامة			وزارة الدولة ووزارة إدارة الإقليم	- في انتظار اعتماد القانون الجديد المتعلق بتحديد الهوية
٨	مشروع مرسوم بشأن التصديق على البروتوكول الإضافي A/SP2/5/90 المتعلق بتنفيذ المرحلة الثالثة (حق الاستقرار) من البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار الموقع في بانجول في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٠			وزارة الدولة ووزارة إدارة الإقليم	- في انتظار اعتماد الجمعية الوطنية للقانون
٩	مشروع مرسوم بشأن نشر البروتوكول الإضافي A/SP2/5/90 المتعلق بتنفيذ المرحلة الثالثة (حق الاستقرار) من البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار الموقع في بانجول في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٠			وزارة الدولة ووزارة إدارة الإقليم	- في انتظار اعتماد الجمعية الوطنية للقانون
١٠	مشروع مرسوم بشأن التصديق على البروتوكول الإضافي A/SP1/6/89 الذي يعدل ويكمل أحكام المادة ٧ من البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار الموقع في واغادوغو في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩			وزارة الدولة ووزارة إدارة الإقليم	- في انتظار إصدار القانون

الفصول	النصوص	اعتماد الجمعية الوطنية	الجدول الزمني		ملاحظات
			توقيع المرسوم	توقيع الأمر الإداري	الوزارة
١١	مشروع مرسوم بشأن نشر البروتوكول الإضافي A/SP1/6/89 الذي يعدل ويكمل أحكام المادة ٧ من البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار الموقع في واغادوغو في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩				وزارة الدولة - في انتظار إصدار القانون وزارة إدارة الإقليم
١	قرار بشأن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية للإشراف على تحديد الهوية			القرار رقم 112/MEMAT المؤرخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤	وزارة الدولة ووزارة إدارة الإقليم
٢	قرار بشأن إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بتقييم وضع الأجانب				وزارة الدولة ووزارة إدارة الإقليم
١	دراسة تمكن الحكومة من تحديد الأحكام التشريعية والتنظيمية التي من شأنها أن تحسن وضع الأجانب وتحسينهم هم وممتلكاتهم.				وزارة الدولة ووزارة إدارة الإقليم
١	مشروع قانون بشأن تعديل القانون رقم ٢٠٠١-٦٣٤ المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ المتعلق بتشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة وتنظيمها وصلاحياتها وعملها		اعتمد في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤		* القانون رقم ٢٠٠٤-٦٤٢ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤
٢	قانون بشأن الإفصاح عن الذمة المالية لرئيس الجمهورية		اعتمد في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤		* القانون رقم ٢٠٠٤-٤١٣ المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤
٣	قانون بشأن تمويل الأحزاب والجماعات السياسية والحملات الانتخابية من المال العام، يلغي القانون رقم ٩٩-٦٩٤ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩		اعتمد في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤		* القانون رقم ٢٠٠٤-٤٩٤ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
٤	مشروع قانون بشأن قمع الإثراء غير المشروع				وزارة الدولة - أجل بعد اعتماد أولي في مجلس الوزراء

الجدول الزمني					الفصول
النصوص	اعتماد الجمعية الوطنية	توقيع المرسوم	توقيع الأمر الإداري	الوزارة	
٥ مشروع قانون بشأن استقلال القضاء وحياد وسائط الإعلام فيما يتعلق بالدعاية والمنازعات الانتخابية				وزارة الدولة ووزارة العدل	
١ مشروع مرسوم بشأن تنفيذ القانون المتعلق بوضع المعارضة وتمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية	١ (٥)			وزارة الدولة ووزارة إدارة الإقليم	
٢ مشروع مرسوم بشأن تشكيل وتنظيم وعمل المجلس الوطني لمكافحة الإثراء غير المشروع	٢			وزارة الدولة ووزارة العدل	
٣ مرسوم يحدد طرائق تنفيذ القانون رقم ٢٠٠٢-٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ المتعلق بوضع المقاطعات	٣	رقم ٢٠٠٣-٤١٢ مؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣		وزارة الدولة ووزارة إدارة الإقليم	
٤ مشروع مرسوم بشأن تعيين أعضاء اللجنة المركزية للجنة الانتخابية المستقلة	٤			وزارة الدولة ووزارة إدارة الإقليم	
٥ مشروع مرسوم بشأن تنفيذ القانون المعدل للقانون رقم ٢٠٠١-٦٣٤ من أجل تمثيل أفضل للأطراف ذات المصلحة في اجتماعات المائدة المستديرة، داخل اللجنة المركزية للجنة الانتخابية المستقبلية، بما في ذلك داخل مكتبها	٥			وزارة الدولة ووزارة إدارة الإقليم	
١ قرار بشأن تحديد الواجبات التي على سلطات المقاطعات القيام بها في إدارة العملية الانتخابية	١ (٥)			وزارة الدولة ووزارة إدارة الإقليم	
١ دراسة بشأن استقلالية القضاء وحياد وسائط الإعلام فيما يتعلق بالدعاية والمنازعات الانتخابية	١ (٥)			وزارة الدولة ووزارة العدل	
١ مشروع قانون بشأن تعديل الدستور	١ (٥)	اعتمد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤		وزارة الدولة ووزارة العدل	

الفصول	النصوص	اعتماد الجمعية الوطنية	الجدول الزمني		ملاحظات
			توقيع الأمر الإداري	توقيع الأمر الوزاري	
الفصل - الأهلية لتولي رئاسة الجمهورية	٢	مشروع قانون أساسي بشأن تنظيم الاستفتاء	رفضته الجمعية الوطنية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	وزارة الدولة ووزارة العدل	* اعتمده مجلس الوزراء المنعقد في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤
					* أُحيل إلى الجمعية الوطنية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤
					* رفضته الجمعية الوطنية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤
الرابع - النظام العقاري	١	قانون بشأن تعديل المادة ٢٦ من القانون رقم ٩٨-٧٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ المتعلق بالأحكام العقارية الريفية	اعتمد في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤	وزارة الدولة ووزارة الزراعة	* القانون رقم ٢٠٠٤ - ٤١٢ المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤
	١	قرار بشأن تنظيم اللجنة العقارية الريفية		رقم ٥٥ المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣	وزارة الدولة ووزارة الزراعة
دراسة	١	دراسة استراتيجية الاتصال المتعلقة بجملة توضيحية في أوساط سكان الأرياف للاتجاه بشكل فعال نحو تأمين عقاري حقيقي		وزارة الدولة ووزارة الزراعة	مرحلة انتقاء المكتب
	١	مشروع قانون بشأن النظام القانوني للصحافة	اعتمد في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	وزارة الدولة ووزارة الاتصال	القانون رقم ٢٠٠٤ - ٦٤٣ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤
وسائط الإعلام	٢	مشروع قانون بشأن النظام القانوني للاتصال السمعي والبصري	اعتمد في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	وزارة الدولة ووزارة الاتصال	القانون رقم ٢٠٠٤ - ٦٤٤ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤
	١	قرار بشأن إنشاء وتنظيم وعمل لجنة القيادة المعنية بإصلاحات قطاع وسائط الإعلام		رقم ٦٤ المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤	وزارة الدولة ووزارة الاتصال
دراسة	١	دراسة بشأن وسائل تعزيز وكالة الصحافة في كوت ديفوار		وزارة الدولة ووزارة الاتصال	فُرج من العنصر القانوني وثمة حاجة إلى تعزيز العنصرين التشغيلي والتقني

الفصول	النصوص	اعتماد الجمعية الوطنية	توقيع المرسوم	توقيع الأمر الإداري	الوزارة	ملاحظات	الجدول الزمني
السادس - حقوق الأفراد وحرّياتهم	٢	دراسة بشأن وسائل تعزيز مجموعة Fraternite Matin			وزارة الدولة ووزارة الاتصال	فُرغ من الدراسة	
	٣	دراسة بشأن وسائل تعزيز البث الإذاعي والتلفزيوني في كوت ديفوار			وزارة الدولة ووزارة الاتصال	فُرغ من الدراسة	
	٤	دراسة بشأن إقامة هيكل وطني لتكوين الصحفيين			وزارة الدولة ووزارة الاتصال	فُرغ من الدراسة	
	٥	دراسة بشأن صياغة واعتماد نظام اقتصادي لوسائل الإعلام			وزارة الدولة ووزارة الاتصال	من المقرر الانتهاء منها مع نهاية تشرين الثاني/نوفمبر	
	٦	دراسة بشأن تحديد أنواع وطرائق تشغيل الأموال			وزارة الدولة ووزارة الاتصال	فُرغ من الدراسة	
	١	قانون بشأن إنشاء وتنظيم وعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	اعتمد في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤		وزارة حقوق الإنسان	القانون رقم ٣٠٢-٢٠٠٤ المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٤	
السابع - التجميع ونزع السلاح والتسريح	٢	مشروع قانون بشأن إنشاء وتنظيم وصلاحيات وعمل اللجنة الوطنية لتحديد هوية ضحايا الحرب والمشردين والمنفيين وتعويضهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم			وزارة ضحايا الحرب والمشردين والمنفيين	* اعتمد في مجلس الوزراء * أحيل إلى الجمعية الوطنية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	
	٣	مشروع قانون بشأن التصديق على معاهدة روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية			وزارة الدولة ووزارة الخارجية	في انتظار فتوى المجلس الدستوري بشأن توافق أو عدم توافق المعاهدة مع الدستور	
	١	مشروع مرسوم بشأن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان			وزارة حقوق الإنسان	في انتظار نص الوزارة	
	١	قانون العفو	اعتمد في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣		وزارة الدولة ووزارة العدل	القانون رقم ٢٠٠٣-٣٠٩ المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣	
	٢	مشروع قانون بشأن البرمجة العسكرية			وزارة الدفاع		

الجدول الزمني					الفصول	
ملاحظات	الوزارة	توقيع الأمر الإداري	توقيع المرسوم	اعتماد الجمعية الوطنية		
وزارة الدولة ووزارة الاقتصاد والمالية				مرسوم بشأن تعديل المرسوم رقم ٢٠٠٢-٤٤٥ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المتعلق بإنشاء وصلاحيات وتنظيم اللجنة القيادية المعنية بالإصلاحات الاقتصادية والهيكيلية	١	مرسوم (١)
وزارة الدولة ووزارة الاقتصاد والمالية				قرار بشأن تعيين أعضاء الأمانة العامة للإصلاحات الاقتصادية والهيكيلية	١	قرارات (٢)
وزارة الدولة ووزارة الاقتصاد والمالية				قرار يحمل توقيع رئيس الوزراء بشأن إنشاء وصلاحيات وتنظيم وعمل اللجنة الوزارية المشتركة لإعادة بناء الاقتصاد والإدماج الاجتماعي	٢	